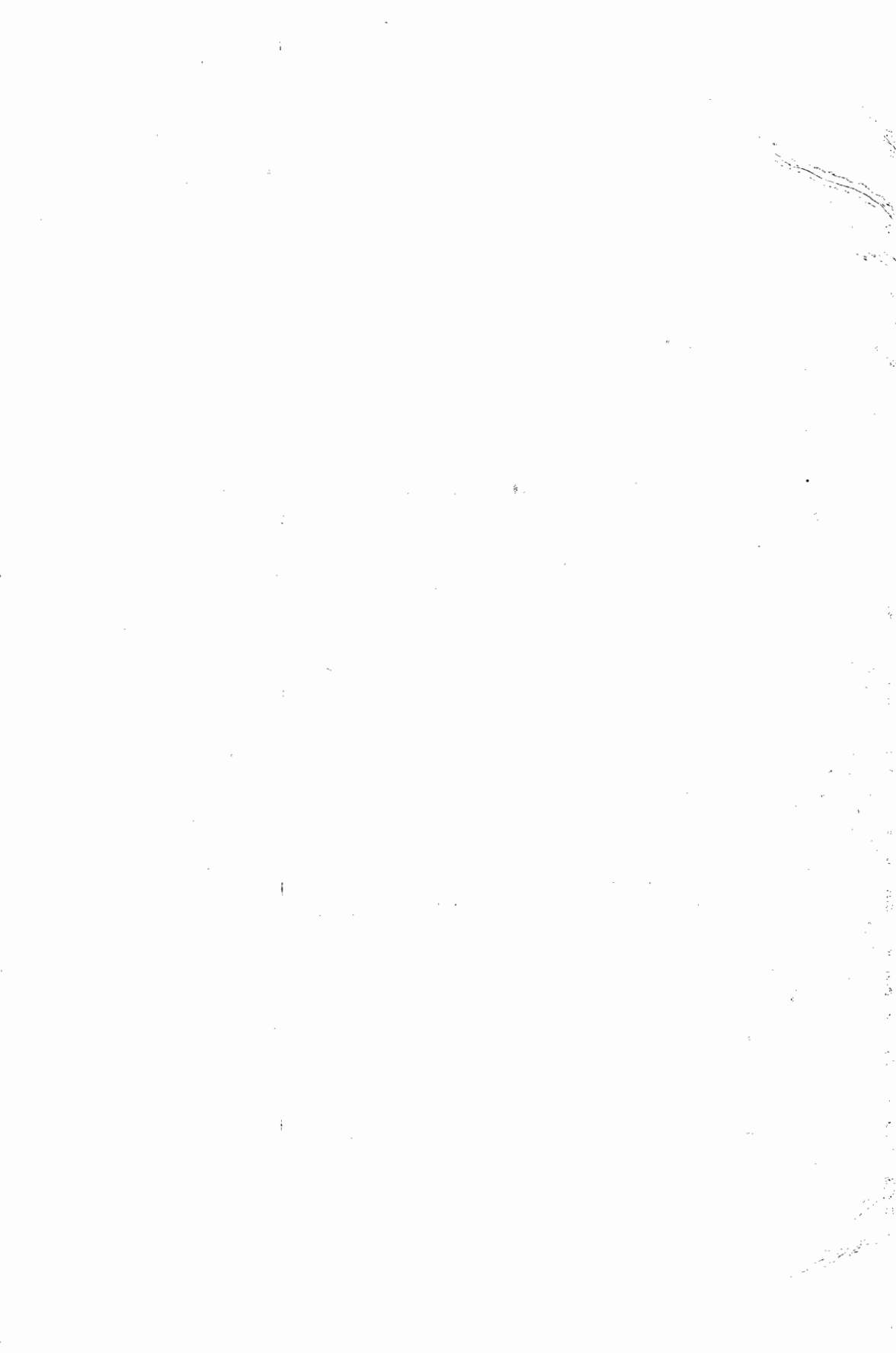


جامعة طنطا  
كلية التجارة

تقويم المداخل البديلة للمحافظة  
على رأس المال فى الفكر المحاسبى

دكتور  
محمد يوسف سالم



لقد إعتبرت التكلفة التاريخية -ولازالت- أكثر طرق القياس شيوعاً في مجال المحاسبة المالية. وفي نفس الوقت فإن هناك العديد من العوامل يأتي في مقدمتها التغيرات في المستوى العام والمستوى الخاص للأسعار والتي تنتج من التغيرات التكنولوجية المتلاحقة وكذلك بسبب ديناميكية السوق -هذه العوامل قد أدت إلى تزايد حدة الإنتقادات التي توجه بشأن فائدة القوائم المالية المرتكزة على التكلفة التاريخية لأغراض إتخاذ القرارات في ظل تلك البيئة الإقتصادية التي تتسم بالتغير المستمر في الأسعار. ولعل من أهم الإنتقادات التي توجه للتكلفة التاريخية هو أن إتباعها لا يؤدي إلى المحافظة على رأس المال.

وإنطلاقاً من هذه الإنتقادات فإن الفكر المحاسبي قد شهد موجة من الإهتمام لتطوير بدائل أخرى للقياس المحاسبي بخلاف التكلفة التاريخية ... وتفاوتت وتباينت هذه الجهود ما بين الدفاع التام عن التكلفة التاريخية إلى ضرورة التخلي عنها نهائياً نحو التكلفة الجارية «أو تكلفة الأَحْلال». وفي نفس الوقت فإن بعض المحاولات قد رأت عدم الخروج عن التكلفة التاريخية نهائياً وإنما مجرد تعديلها لكي تسير التغيرات في المستوى العام للأسعار. ولقد إستمر الجدل حول هذه البدائل ما بين مؤيد ومعارض حتى وقتنا هذا في الوقت الذي أخذت فيه التوصية رقم ٣٣ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في سنة ١٩٧٩<sup>(١)</sup> بحل يقضي بالأفصاح عن معلومات عن آثار تغيرات المستوى العام والخاص للأسعار على القوائم المالية في شكل تقارير مالية إضافية ملحقه بالقوائم المالية الأصلية المعدة طبقاً للتكلفة التاريخية.

وإذا كانت الجهود البحثية المتواصلة لتطوير بدائل للقياس المحاسبي بخلاف التكلفة التاريخية لم تثمر بصورة قاطعة عن أسلوب محدد للقياس

(1) Financial Accounting Standards Board, statement  
of Financial Accounting standards No 33, 1979.

يعنى بكافة أهداف القوائم المالية فإن نفس الحال ينطبق على تحديد مفهوم ومضمون الربح وبالتالي مفهوم رأس المال المطلوب المحافظة عليه بإعتبار أن من أهم أهداف القوائم المالية هو إعطاء المعلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين عن المحافظة على رأس مال الوحدة الاقتصادية. وقد حاول الاقتصاديون ومن بعدهم المحاسبون حل تلك المشكلة وتحديد ماهية مفهوم أو مفاهيم المحافظة على رأس المال ولم تثمر محاولاتهم عن الاتفاق حول مفهوم محدد للمحافظة على رأس المال، وعلى سبيل المثال فإن المذكرة التي أعدها مجلس معايير المحاسبة المالية قد أشارت الى إمكانية إستخدام ثلاثة مفاهيم للمحافظة على رأس المال هي رأس المال النقدي ورأس المال المادى والقوة الشرائية لرأس المال ولم تصل مناقشة هذه المفاهيم الى إختيار وتحديد أفضلها لإعداد القوائم المالية<sup>[١]</sup>.

ولهذا فإن الباحث يرى أنه هناك حاجة لتقويم المفاهيم المختلفة للمحافظة على رأس المال والتي طرحها الفكر المحاسبى والاقتصادى وذلك فى محاولة للتوصل الى مفهوم شامل ومقبول للمحافظة على رأس المال يكون ملائماً لأغراض إعداد القوائم المالية بالصورة التى تتمشى مع أهداف تلك القوائم.

### أهداف البحث :

بسبب حالة عدم الاتفاق التى تسود الفكر المحاسبى حول ماهية المدخل الأمثل للمحافظة على رأس المال فى الوقت الذى يتواجد على ساحة الفكر

- (1) Financial Accounting Standards Board, Conceptual Framework for Financial Accounting and Reporting : Elements of Financial Statements and their Measurement - A discussion Memorandum ( Stamford , Connecticut : Financial Accounting Standards Board 1976 p. 125.

المحاسبى العديد من المفاهيم والمداخل للمحافظة على رأس المال فإن البحث يهدف الى تحقيق الأهداف التالية :-

- ١- تحليل المفاهيم والمداخل المختلفة للمحافظة على رأس المال لبيان وتقييم مدى نجاحها فى المحافظة على رأس المال.
- ٢- تقييم مداخل المحافظة على رأس المال من حيث مدى قدرتها على تحقيق أهداف القوائم المالية وذلك بإستخدام معايير تقييم المعلومات التى تتوافر لقراء القوائم المالية فى ظل كل مدخل من هذه المداخل.
- ٣- ماهية المدخل الأنسب للمحافظة على رأس المال من بين المداخل السابقة أو إقتراح مدخل آخر إن كانت هناك حاجة لذلك.

### فروض البحث :

- إذا كان البحث يهدف إلى تحليل وتقييم المداخل المختلفة للمحافظة على رأس المال وإقتراح المدخل الأنسب لتحقيق هدف المحافظة على رأس المال فإن البحث فى هذا الاتجاه يقوم على مجموعة الفروض التالية :
- ١- من أهم أهداف القوائم المالية توفير المعلومات الهامة والملائمة لإغراض إتخاذ القرارات بواسطة المستثمرين.
  - ٢- من بين المعلومات الهامة التى يحتاجها المستثمرون بصفة عامة وحملة الأسهم بصفة خاصة هى تلك المعلومات التى تتعلق بثروتهم لدى الوحدة والتى تتمثل فى حقوق الملكية. وإهتمام حملة الأسهم برأس المال والمحافظة عليه يرجع الى أن المحافظة على رأس المال تؤثر على القيمة الحقيقية للسهم بشكل مباشر وتؤثر على القيمة السوقية للسهم بشكل غير مباشر.
  - ٣- هناك إرتباط بين مفهوم الربح ومفهوم رأس المال ولذلك فإن تحديد مفهوم الربح المحاسبى يؤثر بشكل مباشر على رأس المال. فالربح هو الفرق بين إيرادات فترة محاسبية معينة وتكاليف الحصول على تلك الإيرادات بشرط عدم المساس برأس المال الذى ينظر اليه بإعتباره مخزون من الثروة يعبر عنه محاسبياً بـ صافى الأصول.

## منهج البحث :

يدور موضوع البحث حول المفاهيم المختلفة للمحافظة على رأس المال. ولاجراً، تقويم لهذه المفاهيم لتحديد أفضلها للوفاء، بأهداف القوائم المالية فإن الباحث قد إتبع فى بحثه المنهج العيارى Normative Approach وذلك من أجل تحديد خصائص كل مدخل من هذه المداخر وعلاقته بهدف المحافظة على رأس المال من ناحية وأهداف القوائم المالية من ناحية أخرى، ولذلك فإن الباحث قد إستخدم أسلوب الإستنباط Deduction فى إجراء تحليل منطقى للمداخر المختلفة للمحافظة على رأس المال من حيث قدرتها على بلوغ هذا الهدف ثم أختبر هذه المداخر مرة أخرى من حيث قدرتها على تحقيق أهداف القوائم المالية، وإستخدم فى هذا التقويم المعايير التى تستخدم لتقويم المعلومات المحاسبية التى يوفرها كل من هذه المداخر.

## خطة البحث :

- فى ضوء أهداف البحث ومنهجه فإن البحث يتكون من الأقسام الرئيسية التالية :-
- ١- تحليل المداخر المختلفة للمحافظة على رأس المال بتحديد الخصائص الرئيسية لكل منها وبيان نقاط القوة والضعف التى يتسم بها كل من هذه المداخر.
  - ٢- تقويم المعلومات التى يوفرها كل من هذه المداخر للوفاء بأهداف القوائم المالية.
  - ٣- إقتراح المدخل الشامل للمحافظة على رأس المال والذى يتوافق مع الخصائص والمعايير اللازمة لتحقيق أهداف القوائم المالية.
  - ٤- خلاصة ونتائج البحث.

## [١] مداخل المحافظة على رأس المال

### ١-١ المدخل المحاسبي التقليدي للمحافظة على رأس المال

#### Traditional Accounting Approach for

#### Capital Maintenance

وهذا المدخل للمحافظة على رأس المال لأى وحدة اقتصادية يرتبط بمنهج المحاسبة التاريخية فى قياس الربح والمصروفات والإيرادات ويقوم أساسا على القياس النقدى التاريخى لحركة الأموال ويمكن استخلاص مفهوم المحافظة على رأس المال فى ظل هذا المنهج من خلال التداعيات التالية :-

١- تعتبر الأحداث أو العمليات المالية هي الأساس الذى يقوم عليه منهج المحاسبة التاريخية وعلى هذا فان القياس المالى للأحداث هو المعيار الذى يتحدد على أساسه مدى اهتمام المحاسب بهذه الأحداث حيث تهتم فقط بالأحداث التى تتضمن عمليات مبادلة كذلك الأحداث ذات الأثر على المركز المالى للوحدة الاقتصادية .

٢- تعتبر الوحدة النقدية هي أساس ووسيلة القياس كما يفترض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ولذا تتبع التكلفة التاريخية لقياس الأصول والتكاليف .

٣- يتم اعداد قوائم مالىه دورية بحيث تقدم معلومات معينة لمستخدمى تلك القوائم ويمارس المحاسب قدرا كبيرا من التقدير الشخصى فى اعداد هذه القوائم يتم طبقا لعدد من المبادئ التى تعارف عليها المحاسبون ولكنها تحتوى على عدد من القواعد البديلة التى تخضع للتقدير الشخصى للمحاسب للاختيار منها .

٤- يتم قياس الربح فى المحاسبة باستخدام مفهوم المقابلة matching الذى يعمل على ترشيد التقدير الشخصى للمحاسب عند إعداد القوائم المالية إلى حد كبير . ويهدف هذا المفهوم إلى مقابلة التكاليف والإيرادات لفترة مالية محددة بدقة وذلك بهدف قياس الربح الدورى . فالتكاليف costs هي سلع أو خدمات اقتصادية يتم الحصول عليها للمساهمة فى تحقيق الإيرادات أما الإيرادات Revenues هي تدفق السلع والخدمات الاقتصادية إلى الوحدة الاقتصادية .

- والتكاليف المستنفذة [١] costs Expired يتم  
تحديدها طبقاً لبدا الأعتراف بالمصروفات [Recognition Principle]  
الذي يقر بأن المصروفات التي تخص أى فترة مالية تتكون من ثلاثة عناصر هي:-  
١- التكاليف التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بإيرادات الفترة .  
٢- التكاليف التي يمكن تخصيصها للفترة . بإتباع أيامن أسس التخصيص بخلاف  
التخصيص المباشر « على أساس زمنى مثلاً » .  
٣- التكاليف التي لا يمكن إيجاد أى طريقة عملية لتخصيصها لأى فترة أخرى .

- [٢]  
Relization Principle أما إيرادات الفترة فإنها تحدد بإتباع مبدأ تحقق الإيرادات  
والذى يشترط توافر شرطين أساسيين لتحقيق الإيراد :  
١- إكتمال إنتهاء عملية تولد الإيراد .  
٢- أن تكون هناك عملية مبادئة قد تمت بالفعل .

وإشتراط وجود عملية مبادئة لتحقيق الإيراد يفيد فى تحديد توقيت الاعتراف  
بالايراد ويحدد كذلك مقدار الايراد الواجب التسجيل . ولهذا فان نقطة  
البيع اعتبرت هى التوقيت الأنسب للاعتراف بإيراد المبيعات وتحدد نقطة  
الاعتراف بالايراد بشكل أكثر دقة بنقطة تسليم البضاعة أو وضعها تحت  
تصرف المشتري .

وهذا لا يمنع من اختيار أسس أخرى بخلاف أساس البيع لتحقيق الايرادات  
فى ظروف أخرى مثل شركات المقاولات التى يتم الاعتراف بالايراد فيها على  
أساس نسبة إتمام العقود وكذلك فى أحيان أخرى قد يتم الاعتراف بالايرادات  
قبل نقطة البيع أى على أساس الانتاج وذلك فى حالة وجود أسواق مضمونة

---

(1) Accounting Priniciples Bord , Statement of the  
Accounting Principles No.4 ( New York : AICPA  
1976 ) , p. 125.

(2) Ibid. , Paragraph 150.



لتصريف المنتجات أو في حالة البيع بعقود مسبقة [١] ويهدف مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات من أجل قياس الربح الدوري تحديد كالا من الإيرادات والتكاليف التي استنفذت في تحقيق تلك الإيرادات خلال فترة معينة من أجل قياس الربح الدوري والذي تظهره قائمة الدخل. وفي نفس الوقت فإن التكاليف غير المستنفذة والإيرادات غير المحققة والتي يتم تأجيلها لفترة تالية فإنها تظهر بقائمة المركز المالي والتي تعتبر في ظل هذا المفهوم تعبيراً عن الأصول والخصوم والإيرادات غير المحققة والتي تبقى في ظل نظام معين لتقويم الأصول أو الثروة عند نقطة محددة. وفي ظل هذا التداعي لمنهج المحاسبة التاريخية في القياس والتقويم فإن مفهوم المحافظة على رأس المال يرتبط بالنظره الى رأس المال باعتباره يشمل القيمة النقدية للأصول التي يقدمها الملاك أما الأرباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية فإنها تحسب بعد المحافظة على رأس المال بهذا المفهوم النقدي وفي ظل القياس التاريخي للأصول والمصروفات.

- خلاصة القول أن منهج المحاسبة التاريخية في المحافظة على رأس مال الوحدة الاقتصادية يتميز بالخصائص التالية :-
- عملية المبادلة Exchange Transaction هي الأساس لاعتبار اي حدث كمدخلات للنظام المحاسبي.
  - تعتبر التكلفة التاريخية هي أساس القياس بالنسبة لكل من المصروفات والإيرادات.
  - تعتبر الوحدة النقدية هي وسيلة القياس.
  - يعتبر مفهوم المقابلة بين إيرادات الفترة وتكاليفها هو المبدأ المتبع في قياس الربح وبالتالي يؤثر استخدامه على ماهية القيم التي لا تدخل في حساب الربح وتظهر في قائمة المركز المالي.

---

(1) Hendriksen, Eldon S., Accounting Theory " Richard Jrwin Inc., 1982 p 170.

- تفصح قائمة الدخل عن التدفقات الداخلة « الإيرادات » والتدفقات الخارجة « التكاليف » من السلع الاقتصادية والخدمات ويمثل الفرق بينهما صافي أرباح أو صافي خسائر التشغيل Net Operating Income وبحيث تظهر الإيرادات والتكاليف الغير متصلة بمباشرة النشاط العادى فى بند مستقل فى قائمة الدخل.

وأخيراً فإن رأس المال المطلوب المحافظة عليه فى ظل هذا المنهج هو القيمة النقدية التاريخية «غير المعدلة» لإستثمارات الملاك. وهذا المنهج فى تحديد مفهوم المحافظة على رأس المال يتميز بإرتكانه على مبدأ التكلفة التاريخية كما أن إعداد القوائم المالية طبقاً له يؤدى الى إحتفاظ النظام المحاسبى بسجل تاريخى يوفر فى رأى مؤيديه تفهم عن إتجاهات النجاح والفشل وإحتمالات النمو فى أعمال الوحدة الاقتصادية.

- ولكن هناك العديد من الإنتقادات التى توجه لهذا المنهج فى تحديد مفهوم رأس المال ومن أهم تلك الإنتقادات :-
- ١- عدم توحيد أساس قياس كلاً من الإيرادات والتكاليف حيث تقاس التكاليف بالتكلفة التاريخية أما الإيرادات فيعبر عنها بالقيم الجارية أى أنه يؤدى الى إتباع أسس مختلفة لقياس الربح.
  - ٢- إفتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود الذى يقوم عليه هذا المنهج لم يعد ممكناً القبول به فى ظل التغير المستمر فى المستوى العام للأسعار والذى يجعل قيمة وحدة النقود أبعد ما تكون عن الثبات. والقياس السليم يجب أن يتم بإستخدام وحدة نقد متجانسة.

أى أن الوحدة النقدية التى يعتمد عليها فى قياس الربح وقياس مدى المحافظة على رأس المال لا يمكن الوثوق بها كوحدة للتجميع أو المقارنة مما لمقى بشكوك كثيفة حول إمكانية الحكم على ما إذا كان رأس المال تم المحافظة عليه أم لا مادامت وحدة القياس المستخدمة تشوبها تلك الشكوك الخطيرة.

## ٢-١ المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال

### Purchasing Power Capital Maintenance

لقد سارت المحاسبة طويلاً على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدته النقود المستخدمة في القياس المحاسبي ولكن هذا الافتراض تعرض في العصر الحالي لانتقادات شديدة بسبب ما يشهده عالم اليوم من تغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى عدم ثبات القوة الشرائية لوحدته النقد.

وتعكس القوة الشرائية لوحدته النقود قدرة النقود في الحصول على السلع والخدمات وهي عرضة للتغير على مدار الزمن لكي تعكس الأثر المجمع لأسعار السلع والخدمات التي تتم في الوحدة الاقتصادية معبراً عنها بشكل نقدي لهذا فإن المحافظة على القوة الشرائية لرأس مال الملاك تتطلب أخذ تغيرات المستوى العام للأسعار في الحسبان عند تطبيق مبدأ المقابلة بين الإيرادات والتكاليف لأغراض قياس الربح.

وطبقاً لهذا المنهج فإن رأس المال المطلوب المحافظة عليه لا يمكن النظر إليه كما هو الحال في المنهج السابق وإنما يجب المحافظة على القوة الشرائية لوحدات النقود التي تعبر عن رأس مال الملاك وذلك يتحقق بإجراء تعديل لبنود التكاليف والإيرادات والأصول والخصوم باستخدام الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار وذلك قبل إعداد القوائم المالية. وقد أكدت التوصية رقم ٣٣ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية «FASB» حتمية هذا التعديل بأن ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن معلومات إضافية عن أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على القوائم المالية. [١]

ومما تجدر ملاحظته أن تطبيق هذا المنهج يستلزم التفرقة بين الأصول والخصوم النقدية وغير النقدية وذلك لإختلاف أثر تغير المستوى العام للأسعار على كل منهما وبالتالي إختلاف أثرهما على رأس المال المطلوب المحافظة عليه.

---

(1) Financial Accounting Standards Board ( FASB ),  
Statement of Financial Accounting Standards  
(SFAS) No 33 1979.

فالأصول والخصوم النقدية هي التي يحدد مقدارها في شكل عدد ثابت من وحدات النقود مثل النقدية، وحسابات العملاء والموردين، أما الأصول والخصوم غير النقدية فهي التي لاتحدد قيمتها في شكل عدد ثابت من وحدات النقود مثل الأصول طويلة الأجل والمخزون. ويؤكد Chambers على أهمية تلك التفرقة لإختلاف الآثار التي تتعرض لها كل منها نتيجة لتغيرات المستوى العام للأسعار. فالاحتفاظ بالأصول النقدية يترتب عليه التعرض لمخاطر تغير القوة الشرائية للنقود حيث تتناقص القوة الشرائية للأصول النقدية في حالة إرتفاع المستوى العام للأسعار وحيث يكون مطلوباً توافر قدر أكبر من وحدات النقود للحصول على قدر ثابت من السلع والخدمات. أما الأصول غير النقدية فإنها تتعرض لتغيرات المستوى العام للأسعار بطريقة مغايرة للأصول النقدية حيث يكون مفضلاً الاحتفاظ بالأصول غير النقدية في حالة إتجاه المستوى العام للأسعار للأرتفاع وكذلك يكون مفضلاً الإلتزام بالتزامات نقدية.

ويمكن القول أن هذا المنهج في المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال يتطلب تعديل الأصول والخصوم غير النقدية لكي تعكس أثر التغير في المستوى العام للأسعار وكذلك تعديل الأصول والخصوم النقدية لكي يمكن حساب صافي أرباح أو صافي خسائر الحيابة لصافي الأصول النقدية والأفصاح عنها [٢]. ويتصف هذا المنهج في المحافظة على رأس المال بالخصائص التالية:

١- محل إهتمام المحاسبة هو عمليات المبادلة وهي نقطة البداية للنظام المحاسبي.

(1) Chambers, Raymond J. " Accounting Evaluation and Economic Behavior" ( Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice-mall, Inc., 1966) p 196.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول كيفية إجراء هذا التعديل أنظر على سبيل المثال:

Financial Accounting Standards Board , Financial Reporting in Units for General Purchasing Power-Exposure Draft(Stamford, Connecticut: Financial Accounting Standards Board December 1974 ).

- ٢- تسجيل الأحداث فور حدوثها بتأريخها التاريخية.
- ٣- التعديل يتم في نهاية الفترة المالية لأخذ تغيرات المستوى العام للأسعار في الحسبان بحيث تتخذ القوة الشرائية العامة لوحدة النقود في تاريخ إعداد القوائم المالية هي غاية التعديل.
- ٤- يتم قياس الربح بتطبيق مبدأ المقابلة الذي يؤثر تطبيقه ليس فقط على الربح الذي يتم قياسه ولكن على ماهية القيم الباقية التي لن تدخل في حساب الربح وإنما ستؤثر على عناصر رأس المال في نهاية الفترة.
- ٥- عند قياس الربح يتم التفرقة بين أرباح التشغيل Operating Income والأرباح غير الناتجة عن التشغيل Non-operating Income أى التفرقة بين الربح العادى وغير العادى.
- ٦- قائمة نتائج الأعمال المعدلة للتغيرات في المستوى العام للأسعار سوف تفسح عن صافى أرباح أو صافى خسائر القوة الشرائية وذلك بشكل منفصل.

وطبقاً لهذه الخصائص فإن رأس المال المطلوب المحافظة عليه هو القوة الشرائية لحقوق الملاك في بداية الفترة مع الأخذ في الحسبان التغيرات في حقوق الملاك خلال الفترة مثل الإضافات لرأس المال وتوزيعات الأرباح.

ويرى الباحث أن هذا المنهج لا يمثل تغيراً جوهرياً في المنهج المحاسبى ولكن الفارق الوحيد هو أن وحدة القياس قد تغيرت فبدلاً من افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود وما يترتب على ذلك من عدم تجانس في أرقام القوائم المالية فإن هذا المنهج يعتبر مجرد أسلوب للتعبير عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية بقوة شرائية موحدة للنقود مما يؤدي إلى أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سوف تتميز بالتجانس والقابلية للمقارنة مما يزيد من صلاحية المعلومات التي تتضمنها.

ورغم تلك المزايا فإن تطبيق هذا الأسلوب يكتنفه العديد من الصعاب أهمها تلك المشاكل الناجمة من إختيار الرقم القياسى المناسب للتعبير عن التغير في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى ما قد ينتج من آثار تترتب على التغير المستمر في أرقام الأصول.

### ٣-١ المحافظة على رأس المال المادى

#### Physical Capital Maintenance

- ويؤكد هذا المنهج على المحافظة على الطاقة الانتاجية للوحدة الاقتصادية . وتعرف الطاقة الانتاجية لأى وحدة اقتصادية بأنها قدرة الوحدة على إنتاج وبيع كمية معينة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة [١] ويرى الباحث أن هذا التعريف للطاقة الانتاجية يمكن تفسيره بثلاثة طرق :-
- الطاقة الإنتاجية هي قدرة الوحدة الاقتصادية على إنتاج نفس الحجم من السلع والخدمات فى السنة التالية معادل لنفس الحجم الذى أمكن إنتاجه فى السنة الحالية .
  - الطاقة الإنتاجية هي قدرة الوحدة الاقتصادية على إنتاج نفس القيمة من السلع والخدمات فى السنة التالية معادلة لنفس القيمة التى أمكن إنتاجها فى السنة الحالية .
  - الطاقة الإنتاجية تعبر عن الأصول المادية المملوكة للوحدة الاقتصادية ككل وبحيث يحدد الربح باعتباره ذلك القدر من الأيراد الذى يمكن توزيعه بعد حجز الاحتياطات اللازمة لاستبدال الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية وذلك عند استهلاكها أو تلفها .

وبالرغم من ترابط هذه المفاهيم الثلاثة فى تعبيرها عن الزوايا المختلفة للطاقة فان المحاسبون يميلون عادة للأخذ بالتفسير الأخير للطاقة الانتاجية باعتبارها تعبير عن رأس المال الخاص بالشركة ككل دون الاقتصار على وجهة نظر الملاك فقط . ويرتبط بالأخذ بهذا المفهوم التحول من التكلفة التاريخية لتقويم الأصول إلى الأخذ بمفهوم تكلفة الاحلال Replacement Cost [٢].

(1) Inflation Accounting Committee, Inflation Accounting report of the Inflation Accounting Committee  
( London : Her Majesty's Stationrty office, 1975), p 35.

(2) Rosen L.S. " Replacement - Value Accounting " ( The Accounting Review, January 1967 ) p 107.

ويعنى مفهوم تكلفة الاحلال أن يتم تقويم الأصول على أساس تكلفة الحصول على أصول مماثلة لها فى تاريخ بيعها أو استخدامها أو فى تاريخ اعداد القوائم المالية ، وتطبيق هذا المفهوم يعتبر خروجاً تاماً على مبدأ التكلفة التاريخية وتؤدى الى الأخذ بمفهوم لقياس الربح يؤدى الى المحافظة على رأس مال الوحدة الاقتصادية كقدرة إنتاجية مستمرة . فالربح طبقاً لهذا هو ما يتبقى بعد المحافظة على رأس المال المادى أى بعد حجز كافة الاحتياطات اللازمة للحفاظ على القدرة الإنتاجية للشركة . ويعبر Goudek عن أهمية هذا المفهوم فى المحافظة على رأس المال بقوله :

" Profit is .... the income which may be spent without trespassing on the capital of the business, which is the source of the income. the fruit may be picked but the tree may not be felled. (1)

أى أنه لا يمكن اعتبار أى ايراد كربح الا بعد حجز كافة الاحتياطات اللازمة لاستبدال الأصول الإنتاجية للشركة والتي تتعرض للاستهلاك أو التلف أى بعد المحافظة على أصول الشركة المادية كقدرة إنتاجية وليس فقط كعدد من وحدات النقود .

[٢] وتطبيق مفهوم تكلفة الاحلال يستلزم :

(1) Goudek " <sup>C</sup>flutuation Price levels in Relation to Accounts " ( the Journal of Accountancy October 1962) p 448.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول إجراء تطبيق تكلفة الاحلال يراجع على سبيل المثال: Corbin, Donald A. "On the Feasibility of Developing current Cost Information (the Accounting Review (October 1967) Revsine, Lawrence, replacement cost Accounting ( Englewood Cliffs: New Jersey. Prentice - Hall, 1973).

- ١- إعداد قائمة الدخل بالمقارنة بالاييرادات والتكاليف على أساس القيم الجارية .
- ٢- تحسب أرباح الحيازة المحققة على الأصول المباعة أو المستخدمة .
- ٣- تعد قائمة المركز المالي بحيث تظهر الأصول مقومة بالتكلفة الجارية في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي .
- ٤- تحسب أرباح الحيازة غير المحققة على الأصول غير المباعة وغير المستخدمة .

أى أن منهج المحافظة على رأس المال يقوم على وجهة نظر معينة فى مضمون الربح تقوم بدورها على مفهوم معين لرأس المال باعتباره مقدار الأصول اللازمة لتحقيق قدرة الوحدة على انتاج قدر معين من السلع والخدمات فى السنة التالية معادل لهذا القدر الذى تم انتاجه فى السنة الحالية . والربح بعد ذلك هو الباقي من الايراد بعد تحقيق هدف المحافظة على رأس المال بهذا المعنى والذي يستلزم بدوره قياس التكاليف على أساس تكلفة الاحلال للأصول وليس التكلفة التاريخية .

وليس من شك فى أن هذا المنهج فى المحافظة على رأس المال يحقق فائدة هامة وهى أن الربح الذى يتم قياسه طبقا له يتضمن فقط أرباح التشغيل الناتجة عن زيادة الايرادات مقومة بالقيمة الجارية عن التكاليف مقومة بتكلفة الاحلال ولا يتضمن الربح أى زيادة فى ثروة المنشأة ناشئة عن تغير أسعار الأصول والتي يطلق عليها أرباح الحيازة والتي يجرى تقسيمها فى القسم الخاص بحقوق الملكية الى أرباح حيازة محققة بالنسبة للأصول المباعة أو المستخدمة وأرباح حيازة غير محققة بالنسبة للأصول غير المباعة أو غير المستخدمة... هذا بالإضافة إلى ما يحققه تطبيق هذا المنهج من المحافظة على أسعار أسهم الشركة نتيجة لقياس الإيرادات والتكاليف والأرباح على أساس القيم الجارية .



ومع ذلك فإن هذا المنهج لا يخلو من عدد من الانتقادات يمكن إيجازها فيما يلي :

- ١- يقوم هذا المدخل على فرض رئيسي وهو أن الفرق بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات سيظل ثابتا رغم تغير الأسعار وهذا الفرض نادرا ما يتحقق ان لم يكن من المستحيل تحقيقه.
- ٢- يفترض هذا المنهج أن استمرار الوحدة الاقتصادية والمحافظة على مستوى أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية هو دالة للمحافظة على رأس المال وتمويل عمليات استبداله قبل قياس الربح ومن المعروف فان هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على استمرار الوحدة الاقتصادية كما أن هناك عديد من العوامل تؤثر أيضا على مستوى أسعار أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية وكلاهما ليس من مسؤولية المحاسب بل مسؤولية الإدارة.
- ٣- تطبيق مفهوم تكلفة الاحلال يواجه صعوبات عديدة في تقدير ماهية تكلفة الاحلال الواجب الاعتماد عليها وقد يؤدي الخطأ في ذلك الى خطأ القرارات الادارية المتخذة بناء عليها. وقد أيد Moonitz ضرورة الفصل بين مسؤولية الادارة ومسؤولية المحاسب بقوله :

The task of accountants in a world of changing prices is to measure and to report the results of his measurements. the task of management is to adapt to such a changing world through some ration of optimum strategy or tactics. What should management do with the resources at its disposal ? . Answers to those question lie in the realm of business policy, not of accounting. (1)

---

(1) Moonitz, Maurice, Changing Prices and Financial Reporting (Stripes Publishing Co., Jllinois 1974)p 29.

وقد يكون مناسباً بعد تحليل هذا المدخل والمداخل السابقة في المحافظة على رأس المال أن نشير إلى أن التوصية رقم ٣٣ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية بمعهد المحاسبين الأمريكي في عام ١٩٧٩ لمعالجة أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية قد تبنت كافة المداخل السابقة في أن واحد حيث تطلبت هذه التوصية ما يلي :-

- ١- الأبقاء على القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية بإعتبارها قوائم أساسية .
- ٢- الإفصاح بشكل إضافي في التقارير المالية عن أثر تغيرات الأسعار ولم تتطلب التوصية إعداد قوائم مالية شاملة ومعدلة لتغيرات الأسعار وإنما حددت التوصية ضرورة الإفصاح عن بعض المعلومات وهي :-
  - أ - صافي الربح من العمليات العادية بافتراض ثبات القوة الشرائية للنقود أي على أساس التكلفة التاريخية .
  - ب - صافي أرباح أو صافي خسائر القوة الشرائية .
  - ج - صافي الربح من العمليات العادية على أساس التكلفة الجارية .
  - د - التكلفة الجارية للمخزون والآلات والمعدات في نهاية السنة .
  - هـ- أرباح الحيازة المتعلقة بالمخزون السلعي والآلات والمعدات بعد تخليصها من آثار التضخم .
  - و - ملخص بيانات عن السنوات الخمس السابقة تشمل :-
    - صافي المبيعات
    - صافي الأصول، الربح، نصيب السهم من الربح على أساس التكلفة التاريخية .
    - صافي الربح على أساس التكلفة الجارية، نصيب السهم من الربح و صافي الأصول و أرباح الحيازة أو خسائر الحيازة المتعلقة بالأصول بعد استبعاد أثر التضخم .
    - معلومات أخرى تشمل أرباح أو خسائر القوة الشرائية و نصيب السهم من الأرباح الموزعة والقيمة السوقية للسهم العادي في نهاية كل سنة .

ولقد أعتبرت هذه التوصية أن هذه المعلومات سوف تساعد قراء القوائم المالية على تقدير أرباح الشركة طبقاً لوجهات نظر متعددة في قياس هذه الأرباح وكذلك تحليل أثر تغيرات الأسعار على الأرباح والمركز المالي. والباحث يرى أن ما قضت به التوصية رقم ٣٣ لم يكن حلاً حاسماً لمشكلة المفاضلة بين بدائل المحافظة على رأس المال وإنما هو يؤدي إلى الأخذ بكافة المداخل السابقة في نفس الوقت فالقوائم المالية الأصلية تعد طبقاً للتكلفة التاريخية باعتبارها الأساس الذي لا زال يلقي القبول العام أما المعلومات الأخرى عن تغيرات الأسعار فإنها تظهر في تقارير إضافية ملحقة بالقوائم المالية أى أن هذا الحل يخلو من الحسم الذي يؤدي إلى منهج واحد متكامل للمحافظة على رأس المال.

### ١-٤ المحافظة على القيمة الزمنية لرأس المال

#### Manitenance of the Time Value of

#### Capital

وقد قدم هذا المفهوم للمحافظة على رأس المال<sup>[١]</sup> Keith Shwayder حيث أكد على ضرورة الأخذ في الحسبان القيمة الزمنية لرأس المال عند تحديد رأس المال المطلوب المحافظة عليه. والقيمة الزمنية لرأس المال تأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة المضاعة لرأس المال والتمثلة في الفائدة على رأس المال والمنطق الكامن وراء هذا المفهوم هو أن المستثمرين يتخذون قرارات استثمار أموالهم في الوحدة الاقتصادية على أساس أنهم يتوقعون حد أدنى من التدفقات النقدية في شكل عائد وباعتبار أن الاستثمار في رأس مال الوحدة الاقتصادية هو أفضل بديل متاح أمامهم لحظة اتخاذ قرارات الاستثمار. لهذا فإن البديل التالي لهذا البديل - وهو فائدة رأس المال - يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقييم الاستثمار في الوحدة الاقتصادية حيث يجب أن يعتبر العائد من البديل التالي بمثابة تكلفة فرصة بضاعة بالنسبة للبديل الأول وهو الاستثمار في الوحدة الاقتصادية.

(1) Keith, Shwayder "the Capital maintenance Rule and the Net Asset Valuation Rule". The Accounting Review April 1969) p 306.

ويعبر أحد الباحثين عن المفزى الأقتصادى لهذه الفكرة بقوله :

Equity capital obtained from shareholders also has a cost. Investors will not furnish equity capital for a company unless they expect to receive a reward for using equity capital. to the business entity this cost is as real as the cost of using debt capital. (1)

وما قدمه Anthony ما هو الا لتبسيط مفهوم تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال والتي يمكن التعبير عنها باستخدام سعر الفائدة على رأس المال السائدة فى سوق الائتمان .

ويرى الباحث أن هذا المنهج فى المحافظة على رأس المال يتميز بالبساطة وإمكانية التطبيق بدون تلك التعقيدات التى تتطلبها المناهج السابقة . علاوة على أن هذا المنهج يتصف بالخصائص والمزايا التالية :

١ - ستركز إهتمام المحاسبة فى الأحداث أو الصفقات المالية مثل منهج المحاسبة التاريخية بالإضافة الى القيمة الزمنية لرأس المال والاضافات لرأس المال التى يقدمها المساهمون حيث يتم حساب الفائدة المحسوبة على رأس المال باستخدام سعر فائدة مناسب .

٢ - منهج القياس المحاسبى سىظل مرتكزا على التكلفة التاريخية للافادة مما يحققه هذا الأسلوب من مزايا يأتى فى مقدمتها الموضوعية والقابلية للتحقيق وذلك باستثناء الفائدة المحتسبة على رأس المال حيث أنها ليست مؤيدة بدليل موضوعى قابل للتحقيق والمراجعة وان كان يمكن اضافة بعض الموضوعية عليها باستخدام سعر فائدة موحد تحدده أحد الهيئات المتصلة بأسواق رأس المال .

(1) Anthony, Rober N. "Accounting for the Cost of Equity"

Harvard Business Review (November-December,

1973) p 89.

- ٣ - يتم قياس الربح طبقا لهذا المنهج باستخدام مبدأ المقابلة بين الإيرادات والتكاليف ولكن الجديد في هذا المنهج أن التكاليف لن تقتصر على التكاليف التاريخية وإنما ستشتمل أيضا على الفائدة المحسوبة لرأس المال.
- ٤ - مفهوم رأس المال المطلوب المحافظة عليه في ظل هذا المنهج هو القيمة الاسمية لرأس المال مضافا إليها الفائدة المحسوبة على رأس المال بالإضافة إلى التغيرات في الفائدة المحسوبة الناتجة عن التغيرات في رأس المال خلال الفترة سواء بالزيادة أو بالنقص.

ويلاحظ أن مفهوم رأس المال في هذا المنهج كما هو الحال في المناهج السابقة يرتبط ارتباطا مباشرا بمفهوم الربح حيث أن الربح في ظل هذا المنهج هو الذي ينتج من مقابلة الإيرادات بالتكاليف بعد الأخذ في الحسبان الفائدة المحسوبة على رأس المال والتي تؤدي إلى المحافظة على رأس المال طبقا لهذا المنهج.

وهكذا فإن هذا المنهج للمحافظة على رأس المال يأخذ في اعتباره تكلفة الأموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية كما لو كانت جميعها مقترضة من الغير وحيث يجب تغطية جميع التكاليف بما فيها تكاليف التمويل المدفوعة والمحسوبة وذلك من إيرادات التشغيل التي تحققها الوحدة الاقتصادية وما يتبقى بعد ذلك يعتبر عائدا للمخاطرة وقد أخذ النظام المحاسبي الموحد في مصر بهذا المنهج عندما قضى بحساب فرق الفوائد المحسوب والذي اعتبره أحد بنود الاستخدامات التي تظهر في المرحلة الأولى من حساب العمليات الجارية والتي تبين فائض أو عجز العمليات الجارية إلا أن النظام لم يشأ أن يأخذ بهذا المنهج كاملا حيث قضى بإعادة إدراج فرق الفوائد المحسوب في جانب الموارد في المرحلة الثانية من حساب العمليات الجارية والتي توضح الفائض القابل للتوزيع أو العجز الجارى. ويكون النظام المحاسبي الموحد بذلك قد أخذ بهذا المفهوم لأغراض حساب القيمة المضافة في المرحلة الأولى ولكنه عدل عنه في المرحلة الثانية عند حساب الفائض القابل للتوزيع وبذلك يمكن القول أن تلك المعالجة التي قضى بها النظام لن تؤدي إلى المحافظة على القيمة الزمنية لرأس المال.

وإذا كان هناك من انتقادات توجه لهذا المنهج فإن أولها يكمن في كيفية اختيار سعر الفائدة المناسب لاحتساب تكلفة رأس المال كما أن هذا المنهج يهمل اعتبارات المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال وكذلك اعتبارات المحافظة على الطاقة الانتاجية للوحدة الاقتصادية كما يهمل كيفية المحافظة على المقدرة الإيرادية المستقبلية للوحدة الاقتصادية .

### ١-٥ المحافظة على القدرة الإيرادية المستقبلية

#### Prospective Income Capital Maintenance

وينطلق هذا المدخل من مفهوم للربح الى مفهوم رأس المال المطلوب المحافظة عليه بإعتباره رأس المال الذي يحافظ على قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الربح في المستقبل . كما أن هذا المدخل يقوم على رؤية رأس المال المطلوب المحافظة عليه أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل حيث يعتبر التغير في هذه القيمة الحالية بمثابة الربح الدوري .

ويحدد Demski & Sappington<sup>[١]</sup> إفتراضات هذا المدخل كما يلي:-

- ١ - هناك تيار مستمر ومتواصل من التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل يتحقق بعضها كل فترة دورية .
- ٢ - النظام المحاسبي يقوم كل فترة دورية بتقدير القيمة الحالية المتوقعة لهذه التدفقات النقدية المستقبلية ويعتبر هذا التقدير بصفة أساسية القدر المحقق بالفعل من التدفقات النقدية .
- ٣ - يقوم النظام المحاسبي بتقديم معلومات دورية عن الربح الدوري بهذا المفهوم وهو التغير في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل .

---

(1) Demski, Joel S. and Sappington, David E.M. " Fully Revealing Income Measurement. < The Accounting Review April 1990 > p 363.

ويترتب على هذه الفروق أن رأس المال المطلوب المحافظة عليه بل وتعظيمه هو قيمة المنشأة ككل The Value of the Firm باعتبارها تعبر عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

ويرى الباحث أن هذا المدخل للمحافظة على رأس المال يتميز بالخصائص التالية:-

- التركيز على المحتوى الأعلاني للقوائم المالية من حيث إقرارها أداة لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والتي تتطلب بدورها الحصول على معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية بدلا من البيانات التاريخية.
- تتضمن القوائم المالية في ظل هذا المدخل قدراً كبيراً من التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل والتي يهتم المستثمر الحصول عليها وسيقوم المحاسب بإجراء هذه التقديرات التي يستفيد منها المستثمر وسوف تتم هذه التنبؤات من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية ككل وليس من وجهة نظر المستثمر الفرد<sup>(١)</sup>.
- إحتواء التقارير المالية على معلومات عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية سوف يؤدي إلى تمكين المستثمر من التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم كما أنها وسيلة لتقدير القيمة الحقيقية للسهم Intrinsic Value وكذلك للمساعدة في تقويم أداء الإدارة.

ومع ذلك فإن الباحث يرى أن هذا الأسلوب لا يمكن اعتباره منهجاً محاسبياً كاملاً لقياس الدخل والمحافظة على رأس المال للأسباب التالية :-

١- التنبؤات التي سوف تتضمنها التقارير المالية ستنم من وجهة نظر الشركة ككل وسيقوم المحاسب بتقديرها وبالطبع فإن الطبيعة الذاتية أو الشخصية

---

(1) Bromwich, Michael "The use of present value valuation Models in published Accounting Reports" (The accounting Review July 1977 ) p 588.

للمحاسب القائم بالتقدير سوف تنعكس على تلك التقديرات مما يجعلها غير صالحة للاستخدام بواسطة غيره من قراء القوائم المالية التي يعدها المحاسب والتي سوف تعتبر بنكا للمعلومات يستطيع كل متخذ للقرارات أن يستخدمها في اجراء التنبؤات عن التدفقات النقدية التي تساعد في اتخاذ قراراته ويقتصر دور المحاسب فقط على تقديم البيانات التي تساعد في اجراء هذه التنبؤات.

٢- يتصف هذا الأسلوب بقدر كبير من عدم الواقعية لأنه لم يحدد بالضبط ماهية مصادر الزيادة في قيمة المنشأة وكيفية التنبؤ بها.

٣- يلقي هذا الأسلوب بكثير من المشاكل التي لا قبل للمحاسب بها والمتعلقة بتقدير واختيار معدل الخصم المناسب ويؤدي ذلك الى الخروج بالمحاسبة عن وظائفها الأساسية ويهدم تماما معيار الموضوعية الذي يمثل معيارا هاما للمحاسبة وفي الوقت ذاته فان صلاحية المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات لا تتوافر لهذا الأسلوب حيث أن المحاسب سيقوم بالتقدير وسيقوم غيره باتخاذ القرارات.

وإذا كان الباحث يوافق على أهمية وفائدة ما يقدمه هذا المدخل من معلومات لمتخذي القرارات ألا أن ذلك لن يجعل منه منهجا محاسبيا وإذا كان من الضروري الاستفادة من مضمون هذا المدخل وما يوفره من المعلومات فيمكن أن تعد تلك المعلومات في شكل قوائم إضافية ملحقمة.

#### ٦-١ تحليل للمداخل السابقة

يعاني منهج التكلفة التاريخية من العديد من أوجه القصور يأتي في مقدمتها اهماله لأثر التغيرات في المستوى العام والخاص للأسعار على رأس مال الوحدة الاقتصادية المطلوب المحافظة عليه كما أنه يهمل اعتبارات المحافظة على قدرة الشركة على تحقيق إيرادات في المستقبل وهذه الإنتقادات قد تفقد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بعضاً من صلاحيتها وفائدتها لأغراض اتخاذ القرار بواسطة المستثمرين وغيرهم من قراء القوائم المالية.



ومع ذلك فإن منهج التكلفة التاريخية يتميز بالموضوعية من حيث إيمانه في القياس على دليل موضوعي قابل للتحقيق والمراجعة - كما أن هذه الإنتقادات التي تتركز في عدم صلاحية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التاريخية يمكن التغلب عليها من حيث إعتبار القوائم المالية التاريخية بمثابة قاعدة للبيانات Data Base يمكن للمستثمرين وغيرهم من متخذي القرارات أن يقوموا بتعديلها - باستخدام معلومات إضافية أخرى - لكي تتلاءم مع نماذج القرارات التي يتخذونها بل هناك بعض الباحثين قد أثبتت صلاحية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التقليدية لأغراض اتخاذ قرارات الأستثمار<sup>(١)</sup>.

أما تعديل القوائم المالية للتغيرات في المستوى العام والخاص للأسعار أو الأخذ بمفهوم تكلفة الإحلال فإنهما يزيدان من صلاحية المعلومات المحاسبية ولكن الأخذ بها يثير الكثير من المشاكل ويلقى بالعديد من المهام على عاتق المحاسب مما قد يفتح الباب لمزيد من التقدير الشخصي عند إعداد القوائم المالية مما يخل بمعيار الموضوعية الذي يجب أن يظل أحد المعايير الهامة لتقويم المعلومات المحاسبية من حيث التقليل بقدر الامكان من التقدير الشخصي الذي قد يؤدي الى التحيز وعدم الصدق.

وبنفس الطريقة يمكن تقويم المنهج الرابع وهو منهج المحافظة على القيمة الزمنية لرأس المال حيث أنه يؤدي الى المحافظة على رأس المال وفائدته على مدار الزمن ولكن في نفس الوقت يهمل أثر تغيرات المستوى العام والخاص للأسعار.

---

(1) Martin Alvin "An Empirical Test of the Relevance of Accounting Information for Investment Decision

"Journal of Accounting Research, ( Supplement

1971 ) p. 20.

أما عن المنهج الخامس والأخير فإنه يدفع بالمحاسبة بعيدا عن مجالها المتعلق بالماضى والحاضر ويحول المعلومات المحاسبية الى مجرد تنبؤات عن التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل وكل ما يمكن استخلاصه من هذا المنهج هو أنه يمكن أن تحتوى القوائم المالية على معلومات اضافية تساعد المستثمرين وغيرهم من متخذي القرارات على اجراء مثل هذه التنبؤات التي تساعد على اتخاذ قراراتهم . ومن أهم تلك المعلومات الاضافية التي تساعد على التنبؤ تلك المعلومات المقارنة عن سنوات سابقة بالإضافة الى معلومات أخرى عن تدفق الأموال خلال تلك الفترات .

- ويرى الباحث أنه يمكن استخلاص نتيجتين هامتين هما :-
- أن جميع المداخل السابقة تؤدي الى المحافظة على رأس المال فى ظل مفهوم خاص للربح لكل منهما وبالتالي فى ظل مفهوم خاص لرأس المال المطلوب المحافظة عليه لكل منها .
- بالرغم من أن كافة هذه المداخل تتفق على أن الربح ينتج من مقابلة الإيرادات بالتكاليف وأن الربح لا ينتج الا بعد المحافظة على رأس المال الا أن اختلاف هذه المناهج فى مضمون الربح ورأس المال المطلوب المحافظة عليه انما يرجع الى الخلاف فى أساس وطريق قياس وتقويم التكاليف والأصول وبالتالي تصبح هناك حاجة الى معايير أخرى للمفاضلة بين هذه المداخل .

## [٢] تقويم المعلومات التى توفرها مداخل المحافظة على رأس المال :

لقد اتضح من التحليل السابق أن كل مدخل من المداخل السابقة يتصف ببعض المزايا وتشوبه بعضا من أوجه القصور . وعملية التقويم ببيان المزايا والعيوب لم تؤدي الى تحديد ماهية المدخل الأمثل للمحافظة على رأس المال اذا اعتبرنا أن المحافظة على رأس المال هو المعيار الوحيد للمفاضلة بينها . بل أن النتيجة التى أمكن إستخلاصها فى ظل هذا المعيار الوحيد أن كافة هذه المداخل تؤدي الى المحافظة على رأس المال فى ضوء مفهوم كل منها الخاص لماهية الربح ورأس المال المطلوب المحافظة عليه .

ومن ثم باتت الحاجة واضحة لمعايير أخرى للمفاضلة بين هذه المداخل بدلا من الاقتصار على بيان مزايا وعيوب كل منها وقدرتها على الوفاء بتطلبات المحافظة على رأس المال.

وتنطلق هذه المعايير من حقيقة رئيسية مؤداها أن الهدف من القوائم المالية المنشوة هو توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات التخصص الامثل لموارد المجتمع من خلال سوق الأوراق المالية وكذلك مساعدة المستثمر الفرد على اتخاذ قرارات التشكيلة المثلى لمحفظة الأوراق المالية<sup>(١)</sup> ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تحتوى القوائم المالية على المعلومات التي تساعد على اتخاذ هذه القرارات. ولذلك فإن المعايير التالية يمكن استخدامها لتقويم أى مدخل يتم استخدامه لاعداد القوائم المائيه وهذه المعايير هي :

## ١-٢ الصلاحية Relevance

-----

وصلاحية أى مدخل من مداخل المحافظة على رأس المال لمقابلة أهداف القوائم المالية تتمثل فى مقدار المعلومات التي يوفرها لمستخدمي القوائم المالية. ويلاحظ أن المداخل السابقة مجتمعة توفر معلومات شاملة وهامة عن الأحداث المالية وخاصة فيما يتعلق بالأبعاد التالية :

- ١ - أثر التغير فى المستوى العام للأسعار على عمليات الوحدة الاقتصادية وهذه تؤثر بلا شك على قرارات الاستثمار المتعلقة بالمستقبل وهذا ما يوفره المدخل الثانى.
- ٢ - التدفقات النقدية والمالية الناتجة من رأس المال ومعدل هذه التدفقات منسوبا لرأس المال مع الفصل بين إيرادات التشغيل والأرباح الناتجة من الحيازة وهذا ما يوفره المدخل الثالث.
- ٣ - تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام رأس المال والمتمثلة فى الفائدة المحسوبة على رأس المال وهذا ما يحققه المدخل الرابع.
- ٤ - التنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يحققها رأس المال المستثمر وهذا ما يتوافر فى المدخل الخامس.

(1) Hendriksen, Eldom, op. cit p 88.

ولا شك أن كافة هذه الأبعاد تعتبر ضرورية لأغراض اتخاذ القرارات وبالتالي يجب أن توفرها القوائم المالية بشكل أو بآخر حتى تكون لهذه القوائم فائدتها وصلاحيتها.

## ٢-٢ عدم التحيز Freedom From Bias

ويقضى هذا المعيار بأن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تتصف بالعدالة والحياد ويتحقق ذلك بأن تؤدي عملية القياس الى وصف دقيق للخاصية أو الحدث محل الاعتبار ويرى الباحث أن هذا المعيار لن يتوفر الا في المدخل المحاسبي التقليدي المرتكز على التكلفة التاريخية أما بقية المداخل فانها عرضة للتحيز وخاصة فيما يتعلق بتحديد آثار التغيرات في المستوى العام والخاص للأسعار على كل مفردة من مفردات الأصول والخصوم وبالتالي فان الحاجة تبدو ماسة الى أسلوب يأخذ في الحسبان أثر تغيرات المستوى العام والخاص للأسعار وفي نفس الوقت يكون أقل عرضة للتحيز.

## ٣-٢ الموضوعية والقابلية للتحقيق

### Objektivty and Verifiability

وتتطلب الموضوعية في أى مدخل لقياس الربح والذي يؤدي في نفس الوقت الى المحافظة على رأس المال أن يرتكز القياس على دليل موضوعي غير شخصي وبحيث يكون قابلا للتحقيق والمراجعة ومن المعلوم أن هذا المعيار يتوافر في المدخل المحاسبي التقليدي المرتكز على التكلفة التاريخية أكثر من غيره من المداخل حيث تعاني المداخل الأخرى من اعتمادها بدرجة كبيرة على التقدير الشخصي وحيث يتفاوت المحاسبون في كيفية ادراكهم لعناصرها فعلى سبيل المثال فان تقدير آثار التغيرات في الأسعار وكيفية تعديل بيانات المحاسبة التاريخية لهذه التغيرات يحتوى على كثير من العناصر التي تحتاج الى قدر كبير من التقدير الشخصي للمحاسب ابتداء من اختيار الرقم القياسي المناسب الى مقدار التعديل المطلوب.

٢-٤ القابلية للقياس الكمي Quantifiability :

-----

والقابلية للقياس الكمي هي عملية الارتباط بين الأرقام أو الرموز من ناحية والأحداث من ناحية أخرى. وعملية وضع رموز أو أرقام للأحداث تمثل موضوع القياس وتتوقف جدوى وفائدة أى أسلوب للقياس على مدى سهولة التعبير الكمي عن الأحداث والأنشطة التي يعبر عنها هذا الأسلوب. فالقياس التاريخي قد اكتسب القبول العام في المحاسبة بسبب سهولة اجراءات القياس التاريخي لاعتماده على وقائع فعلية تعبر عن عمليات معادلة فعلية مؤيدة مستندات موضوعية وعلى العكس من ذلك فإن محاولة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تحوطها صعاب وشكوك كبيرة وينفس القدر فإن قياس القيمة الجارية لأى أصل من الأصول سواء كان مباعاً أم غير مباع لا يتم بنفس السهولة التي يتم بها قياس التكلفة التاريخية لهذا الأصل.

أى أن المدخل المحاسبي التقليدي هو الوحيد من بين مداخل المحافظة على رأس المال الذي يتوافق مع هذا المعيار فى حين أن المداخل الأخرى جميعها تتصف بأقذار متفاوتة من صعوبة القياس الكمي.

والجدول التالى يلخص موقف المداخل السابقة من هذه المعايير:

المعايير المدخل	الصلاحية	عدم التحيز	الموضوعية والقابلية للتحقيق	القابلية للقياس الكمي
المدخل المحاسبي التقليدي	X	↙	↙	↙
المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال	↙	X	X	X
المحافظة على رأس المال المادي	↙	X	X	X
المحافظة على القيمة الزمنية لرأس المال	↙	X	X	X
المحافظة على القدرة الإيرادية المستقبلية	↙	X	X	X

ولذلك يمكن إستخلاص أن المدخل المحاسبي التقليدي محدود الفائدة من حيث ملاءمة المعلومات التي يقدمها لأغراض إتخاذ القرارات بواسطة المستثمرين وذلك عند مقارنته بالمدخل الأخرى طبقا لباقي المعايير وهي عدم التحيز والموضوعية والقابلية للقياس الكمي. كما يمكن تلخيص النتائج التالية:

- أن كل مدخل من مداخل المحافظة على رأس المال يحقق هذا الهدف في ضوء مفهوم خاص للربح ورأس المال.

- ٢ - لا يمكن الاعتماد على أيأ من هذه المداغل منفردا لتحقيق هدف المحافظة على رأس المال لأهميتها جميعا فى المحافظة على رأس المال .
- ٣ - هناك حاجة ماسة لمدخل شامل يتوافر فيه مزايا جميع المداغل السابقة وفى نفس الوقت يتلافى أوجه القصور التى تشوبها .

### [٢] المدخل الشامل للمحافظة على رأس المال :

ويقوم المدخل الشامل للمحافظة على رأس المال على الافادة من المزايا التى تتوافر للمداغل السابقة وفى نفس الوقت فانه يتلافى كثيرا من أوجه القصور والصعوبات التى تحيط بها - ولا يعنى شمول هذا المدخل المقترح أنه يتطلب اعداد قوائم مائية و اضافية للوفاء بهدف المحافظة على رأس المال كما يتطلبه كل مدخل من المداغل السابقة لأن ذلك يلقي كثيرا من الأعباء على كل من المحاسب ومستخدمى القوائم المالية . ولكن الشمول المقصود هو أن يتم قياس الربح بطريقة مرحلية بحيث تتوافق كل مرحلة من هذه المراحل مع أحد متطلبات المحافظة على رأس المال .  
وبصورة أكثر تحديدا فان الباحث يرى أنه يمكن قياس الربح وفقا للمراحل التالية :

#### ١ - مرحلة المحافظة على القيمة النقدية لرأس المال

---

وتتطلب تلك المرحلة أن يتم قياس الربح المحاسبى بالطريقة المحاسبية التقليدية والمعتمدة على يالكلفة التاريخية وحيث يتم تطبيق مبدأ المقلابلة بين الإيرادات والتكاليف على أساس تاريخى للتوصل إلى رقم الربح المحاسبى .

#### ٢ - مرحلة المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال

---

والمحافظة على القوة الشرائية لرأس المال تتطلب الأخذ فى الحسبان تغيرات المستوى العام للأسعار مع ما يتبعه من تعديل قيم الأصول لكي نتمشى مع تغيرات المستوى العام للأسعار .

والباحث يرى أن المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال هي الهدف والغاية من هذا التعديل أما التعديل في حد ذاته فهو الوسيلة . وإذا كانت تلك الغاية مطلوبة لأنها تزيد من فائدة وصلاحية المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات لتأكيدھا على المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال وفي الوقت ذاته فان وسيلة بلوغ هذه الغاية يحوطھا صعوبات ومشاكل كثيرة في اتمام التعديل ولهذا فلا بد من التقليل من حدة هذه المشاكل والبحث عن وسيلة أخرى تأخذ الآثار الناتجة عن التضخم في الحسبان .

وتنطلق الوسيلة التي يراها الباحث مناسبة من حقيقة أن الغرض النهائي من تعديل الأصول هو التوصل لأثر التضخم على رأس المال اذن فاما دام تعديل الأصول يشير الكثير من المشاكل والصعاب فانه يجب أن يتم تحديد أو تقدير أثر التضخم على رأس المال بشكل مباشر دون التعرض لأرقام الأصول ويمكن أن يتحقق ذلك بحجز نسبة معينة من صافي الربح في شكل مخصص تضخم ويمكن أن تكون هذه النسبة موحدة بالنسبة لجميع الصناعات أو أن تكون موحدة على مستوى كل صناعة على حدة إذ إتضح تفاوت أثر التضخم من صناعة لأخرى .

### ٣- مرحلة المحافظة على رأس المال المادى

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بمفهوم تكلفة الاحلال عند قياس الأصول والتكاليف ولكن يجب النظر الى أن الأخذ بمفهوم تكلفة الاحلال وما يترتب عليها من تغييرات في قيم الأصول يمكن تفسيره بأنه بمثابة تعديل في رأس مال الوحدة الاقتصادية وفي الوقت ذاته فان قياس الأصول والتكاليف على أساس تكلفة الاحلال يثير الكثير من المشاكل والصعاب ولذلك فإن الباحث يرى ...

(1) Samuelson, Richard A. " Should replacement cost changes Be Included in Income ? (The Accounting Review - April 1980) p 267.



أن يتم تحديد أو تقدير أثر تغير تكلفة الاحلال بشكل مباشر على رأس المال في شكل مخصص وليس احتياطي - إرتفاع أسعار أصول يتم تحميله على الإيرادات في قائمة المركز المالي مثل مخصص التضخم المكون في المرحلة السابقة. ولكن هذا المخصص لايمكن توحيدده على مستوى جميع الصناعات وإنما يمكن توحيدده على مستوى كل صناعة على حدة لإختلاف أثر تغيرات أسعار الأصول من صناعة لأخرى.

#### ٤- مرحلة المحافظة على القيمة الزمنية لرأس المال

---

وتتطلب تلك المرحلة أن يتم تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإستخدام رأس المال وذلك عن طريق الفائدة المحسوبة على رأس المال وذلك بإستخدام معدل الفائدة السائد في السوق.

وبالطبع فإنه من الممكن أن يكون سعر الفائدة المستخدم في جميع الصناعات موحداً. وتحمل الفائدة المحسوبة على رأس المال على الإيرادات في بند مستقل على أن تظهر الفائدة المحسوبة المتراكمة في القسم الخاص بحقوق الملكية في قائمة المركز المالي.

ولايتبقى بعد ذلك من مفاهيم المحافظة على رأس المال سوى مفهوم المحافظة على المقدرة الإيرادية المستقبلية.

والباحث يرى أنه لايمكن التعبير عن هذا المفهوم بشكل رسمي في القوائم المالية نظراً لأنه يقوم بالكامل على تنبؤات عن هذه التدفقات كما أن تطبيقه يستلزم الخروج نهائياً عن كافة معايير ومبادئ القياس المحاسبي وفي الوقت ذاته فإذا كان لهذه التنبؤات فائدتها لإغراض إتخاذ القرارات فإن المحاسب يمكنه وضع مثل هذه التنبؤات في شكل تقارير إضافية ملحقة بالقوائم المالية مع الإفصاح عن أسس وطرق التنبؤ المستخدمة.

ونقدم فيما يلي حالة إفتراضية عن كيفية القياس المرحلي لنتائج الأعمال بالشكل الذي يحقق متطلبات المفهوم الشامل للمحافظة على رأس المال.

## حالة إفتراضية :

بدأت الشركة من أعمالها في أول يناير سنة ١٩٩٠ برأس مال قدره مليون جنيه ممثلا في نقدية مقدارها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه وأصول أخرى مقدارها ٤٠٠,٠٠٠ جنيه.

وفي نهاية عام ١٩٩٠ أمكن إستخلاص النتائج التالية :

- ١- المبيعات ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، تكلفة المبيعات التاريخية ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه.
- ٢- إهلاك الأصول الثابتة يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه، والمصروفات الأخرى ١٥٠,٠٠٠ جنيه.
- ٣- معدل التضخم ٨٪ خلال الفترة.
- ٤- إرتفعت تكلفة إحتلال الأصول الثابتة خلال السنة بمقدار ١٠٠,٠٠٠ جنيه، وإرتفعت تكلفة الإحتلال المخزون بمقدار ٢٠,٠٠٠ جنيه.
- ٥- الفائدة على رأس المال ١٠٪.
- ٦- المخزون السلعي في نهاية الفترة ٣٠٠,٠٠٠ جنيه.
- ٧- تمت المشتريات والمبيعات نقداً.

ففي ضوء هذه المعلومات فإن قائمة نتائج الأعمال وقائمة المركز المالي يمكن أن تظهر بالشكل التالي :

قائمة نتائج الأعمال

المبيعات		٢٠٠٠,٠٠٠
- تكلفة المبيعات		١١٠٠,٠٠٠
مجموع أرباح البيع		٩٠٠,٠٠٠
إهلاك	١٠٠,٠٠٠	
مصروفات أخرى	١٥٠,٠٠٠	
		٢٥٠,٠٠٠
صافي الربح التاريخي		٦٥٠,٠٠٠
- مخصص تضخم		
$1,000,000 \times 8\%$		٨٠,٠٠٠
صافي الربح المعدل بأثر التضخم		٥٧٠,٠٠٠
مخصص إرتفاع أسعار أصول ثابتة	١٠٠,٠٠٠	
مخصص إرتفاع أسعار بضاعة	٢٠,٠٠٠	
		١٢٠,٠٠٠
صافي الربح المعدل بأثر تغيرات الأسعار		٤٥٠,٠٠٠
الفائدة المحسوبة على رأس المال		
$1,000,000 \times 10\%$		١٠٠,٠٠٠
صافي الربح بعد الفوائد على رأس المال		٣٥٠,٠٠٠

ميزانية الشركة س/هـ ١٢/٢١ / ١٩٩٠

رأس المال	١,٠٠٠,٠٠٠	أصول أخرى بعد	٣٠٠,٠٠٠
فائدة محسوبة على	١٠٠,٠٠٠	الاهلاك	
رأس المال			
مخصصات		مخزون سلعي	٣٠٠,٠٠٠
-----			
مخصص تضخم	٨٠٠,٠٠٠		
مخصص إرتفاع	١٠٠,٠٠٠	نقدية [١]	١,٠٥٠,٠٠٠
أسعار أصول ثابتة			
مخصص إرتفاع	٢٠,٠٠٠		
أسعار بضاعة			
أرباح العام	٣٥٠,٠٠٠		
	١,٦٥٠,٠٠٠		١,٦٥٠,٠٠٠

[١] لحساب رصيد النقدية آخر العام يتم :

أ- المشتريات = تكلفة المبيعات + مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة

$$= ١,١٠٠,٠٠٠ + ٣٠٠,٠٠٠ - \text{صفر}$$

$$= ١,٤٠٠,٠٠٠$$

ب- رصيد النقدية أول المدة = رصيد النقدية أول المدة + المبيعات

- [المشتريات + المصروفات]

$$= ٦٠٠,٠٠٠ + ١,٤٠٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠$$

$$+ ١٥٠,٠٠٠$$

$$= ١,٠٥٠,٠٠٠$$

## {٤} خلاصة ونتائج البحث :

بعد هذا التحليل الذى تم خلال البحث للمداخل المختلفة التى ظهرت فى الفكر المحاسبى للمحافظة على رأس المال وبعد تقويم هذه المداخل وما أدى إليه من مدخل مقترح فإنه يمكن تلخيص النتائج التى أدى إليها البحث فيما يلى :-

- ١- قدم الفكر المحاسبى خمسة مداخل للمحافظة على رأس المال ورغم إستمرار البحوث المتعلقة بهذه المداخل فترة طويلة من الزمن إلا أن ذلك لم يؤدي الى الأختيار الحاسم لما هية المدخل الأفضل.
- ٢- إتضح أن كل من هذه المداخل صالح تماما لتحقيق هدف المحافظة على رأس المال فى ضوء مفهومه الخاص لكل من الربح ورأس المال.
- ٣- عند إجراء تقويم لبيان خصائص كلا من هذه المداخل إتضح أن كل منها له أوجه قوته ونقاط ضعفه، وتتعلق نقاط ضعف أى مدخل بشكل نسبى أى بالمقارنة بالمداخل الأخرى.
- ٤- عند تقويم مفاهيم المحافظة على رأس المال فى ضوء مدى تحقيقها لأهداف القوائم المالية إتضح أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الأخذ بمفهوم شامل للمحافظة على رأس المال يحقق التكامل بين هذه المفاهيم بالشكل الذى يحقق الإستفادة من مزايا هذه المداخل والتقليل الى أدنى حد ممكن من مشاكل الأخذ بهذه المفاهيم منفردة. ويمكن بصورة محددة القول أن المدخل الشامل للمحافظة على رأس المال يتطلب الأخذ بالقياس المرحلى لنتائج الأعمال بشكل يحقق فى وقت واحد - وبشكل رسمى - التوافق مع المفاهيم التالية والتى تمثل كل منها مرحلة من مراحل قياس الربح:

أ] المحافظة على رأس المال النقدي الذى يأخذ به منهج المحاسبة التقليدى وذلك نظراً لمزاياه المتعلقة بالموضوعية والقابلية للتحقيق والمراجعة وذلك لإعتماده على التكلفة التاريخية.

ب] المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال عند قياس الربح وذلك بالأخذ فى الحسبان آثار التضخم بشكل مباشر على رأس المال وذلك بتكوين مخصص تضخم وتفادى عملية تعديل أرقام الأصول للتغيرات فى المستوى العام للأسعار

Corbin, Donald, A. " On the Feasibility of Developing Current Cost Information ( The Accounting Review October 1967)

Demski, Jorl. and Sappington " Fully Revealing Income Measurement " ( The Accounting Review April 1990) p.363.

El-Hamy : Mohamed Adel, "A frame work for a Accounting, Management and Insurance Journal, Faculty of commerce, Cairo University) 1975.

Financial Accounting Standards Board , Financial Reporting in Units for General Purchasing power-Exposure Draft(Stamford, Connenticut: Financial Accounting Standards Board December 1974).

---

Board, Conceptual Framework for Financial Accounting and Reporting Elements of Financial Statements and their measurement - A Discussion memorandum ( Stamford, Connecticut: Financial Accounting Standards Board ) 1976.

---

Statement of Financial Accounting Standards No. 33 ( Stamford, Connecticut : Financial Accounting Standards Board, September 1979).

Hendriksen, Eldon, S. "Accounting Theory" Richard Jrwin Inc. 1982.

لأن مثل هذا التعديل يخلق من المشاكل أكثر مما يحقق من الفوائد.  
ج] المحافظة على رأس المال المادى وذلك بالأخذ فى الحسابان وبشكل رسمى أيضاً آثار تغير المستوى الخاص للأسعار وذلك بتكوين مخصص إرتفاع أسعارأصول يؤثر بشكل مباشر على القيم الدفترية لرأس المال وتنفادى عملية تعديل الأصول وما يترتب عليها من مشاكل.

د] المحافظة على القيمة الزمنية لرأس المال وذلك بالأخذ فى الحسابان تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال فى شكل الفائدة المحسوبة على رأس المال.

٥- إن الأخذ بالمفهوم الشامل للمحافظة على رأس المال يؤدي إلى أن المدخل الأربعة الأولى للمحافظة على رأس المال يتم التعبير عنها بشكل رسمى فى القوائم المالية.

أما المدخل الخامس فإنه يبتعد كثيراً عن واقع المحاسبة فإنه يمكن عند الحاجة أن يعبر عنه فى شكل قوائم إضافية ملحقه.  
والمتمأمل للوضع الحالى فى المحاسبة يجد أن القوائم المعدة على أساس المدخل المحاسبى التقليدى هى الوحيدة التى يتم التعبير عنها فى القوائم المالية بشكل رسمى.

والباحث يرى فى النهاية أن هذا المدخل الشامل قد يترتب عليه الجمع بين نظريات فى القياس والتقويم متباينة بحيث يصعب الجمع بينها ولكن إذا كان لابد من إطار يجمع بين هذه المفاهيم وما تقوم عليه من نظريات فإن المحافظة على رأس المال تعتبر هى الأطار الأنسب للجمع بينهما.

## مراجع البحث

دكتور/ حلمى محمود نهر " نحو نظرية للمحاسبة ومجال تطبيقها " "بحوث ثانى نظرية المحاسبة" دار النهضة العربية ١٩٧١

دكتور/ عمر السيد حسنين " تطور الفكر المحاسبى " دار الجامعات المصرية ١٩٦٨

دكتور محمد عادل الهامى " محاسبة التكاليف الفعلية : الأسس العلمية والعملية مكتبة عين شمس.

Accounting Principles Board, Statement of the Accounting Principles Board No 4 (New York: AICPA 1970).

American Institute of Certified Public Accountants, Accounting Research Study No. 6 : Reporting the Financial Effects of price-level Changes (New York : (AICPA) 1963.

Anthony, Robert N. " Accounting for the Cost of Equity Harvard Business Review (November - December 1973).

Bromwich, Michael " The Use of Present value valuation Models in Published Accounting Reports" (The Accounting Review, July 1977).

Chambers, Raymond J, Accounting Evaluation and Economic Behavior ( Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice - Hall, Inc, 1966).



Keith, Shwayder " The Capital Maintenance Rule and Net  
Asset Valuation Rule" (The Accounting Review  
April 1969).

Martin, Alvin " An Empirical Test of the Relevance of  
Accounting Information for Investment  
Decisions "Journal of accounting Research,  
( Supplement 1917 ).

Moonitz, Maurice Changing Prices and Financial Reporting  
(Stripes Publishing Co., Illinois 1974).

Revsine , Lawrence " The Theory and Measureemenc of  
Business Jncome : A Review Article " ( The  
Accounting Review April 1981).

Rosen, L.S. " Replacement - Value Accounting " ( The  
Accounting Review) January 1967).

Scapens, Robert W " A Neoclossical Measure of profit "  
The Accounting Review April 1978.

